السياسي، ولتعيد الى الاذهان صورة المخاطر الجدية للحركة الصهيونية. وفي الوقت عينه، اسهمت تلك الهبّة في خلق أجواء سياسية جديدة، اجتهدت اللجنة التنفيذية في تفسيرها وفهمها، فأرسلت ثالث وفودها الى لندن، في محاولة لاستثمار هذه التطورات، ولانتزاع بعض المطالب، وفي مقدمها محاولة تخفيف الاحكام بحق العديد من الوطنيين الفلسطينيين المعتقلين لدى سلطات الانتداب البريطاني.

ومع ان الوفد لم يلق استقبالاً لدى وصوله بتاريخ ٣٠/٣/١٩٣٠، الا انه نجح في مقابلة رئيس الحكومة البريطانية، رامزي ماكدونالد، واللورد باسفيلد، وطالبهما بتأسيس حكومة وطنية نيابية، وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم، وسنّ تشريع خاص يمنع بيع الاراضي الى غير العرب، وايقاف الهجرة اليهودية[٣٨]. الا ان مكدونالد أوضح للوفد استحالة الموافقة على مطالبه، وذلك لتعارضها مع صك الانتداب البريطاني وتعهدات بريطانيا للحركة الصهيونية. ثم أكد لمحدثيه ان تصريح بلفور هو التزام بريطاني لا رجوع عنه، وان الحكومة البريطانية عازمة على تنفيذه. وعند هذا الحد انتهت المفاوضات بين الوفد وممثلي الحكومة البريطانية. وفي أعقابها، اعرب موسى كاظم الحسيني عن خيبة امله من السياسة البريطانية، واعتبرها «هضماً للحقوق الفلسطينية، اكراماً للسياسة الصهيونية». وقال: «ان شعبنا سيكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية»[٣٩]. والواقع، ان هذا الوفد كان خاتمة الوفود الى بريطانيا.

الكفاح السلبي

لجأت اللجنة التنفيذية، في سياستها الداخلية، الى انتهاج أساليب الكفاح السلبي، بدءاً بالاضراب، فالاحتجاج السلبي وطرح المطالب، وانتهاء بالمقاطعة. ولم يحدث، طوال فترة نشاطها، ان دعت الى اللجوء الى اساليب كفاحية لا يرضى عنها القانون البريطاني.

ويعلّل بعض الساسة الفلسطينيين، ممن عايشوا تلك المرحلة، طبيعة العلاقة الودّية التي كانت قائمة بين حكومة الانتداب واللجنة التنفيذية، بأنها تعود الى أسباب تتعلق بانتماء معظم قادة اللجنة الى فئة أسياد الارض والاقطاع، بغض النظر عن احاسيسهم القومية، مما جعلهم يعتقدون، انطلاقاً من مواقعهم الاجتماعية، بامكان التفاهم مع الحكومة البريطانية. وانطلاقاً من هذا الفهم، سلكوا في سياستهم السبل القائمة على تقديم العرائض، والقيام بالاحتجاجات، دون التشديد على الارتباط ما بين الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني[٤٠].

ولعل أكثر ما نجحت فيه اللجنة التنفيذية، على صعيد السياسة الفلسطينية الداخلية، هو دعوتها الى مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي التي دعت اليها السلطات البريطانية؛ اذ رأت اللجنة التنفيذية في هذا المجلس أمراً يتعارض وطموحها لاقامة سلطة تشريعية منبثقة من برلمان منتخب. فقد قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، المنعقد في نابلس في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢، رفض الدستور الجديد لفلسطين، وذلك بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي. وقد علّلت اللجنة التنفيذية اسباب المقاطعة بأسباب عدة، ابرزها: عدم تمتع المجلس التشريعي بأية سلطة تنفيذية؛ وعدم السماح للمجلس التشريعي بأن ينظر في أي نقطة تخالف سياسة الحكومة الاساسية، بتمهيد السبل لانشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ ولأن تنفيذ قرارات المجلس التشريعي يتوقف على موافقة المندوب السامي الذي عهد اليه تطبيق تصريح بلفور؛ ولأن هذا المجلس يتألف من أحد عشر عضواً من موظفي الحكومة، واثني عشر عضواً منتخباً، لليهود منهم عضوان، تحت رئاسة المندوب السامي الذي يكون له صوتان[٤١].